

دور العراق الإقليمي بعد عام ٢٠١٤: التحديات والفرص

أ.م.د. سليم كاطع علي (*)

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الاوسط تحولات عديدة تركت تداعياتها على مختلف الأطراف الاقليمية وطريقة تعاملها مع جميع القضايا المؤثرة في المنطقة، اذ برزت مؤشرات على حدوث تحولات جوهرية في طبيعة أدوار القوة الاقليمية وتبدلاً في المصالح الحيوية والقوة الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، فطبيعة الازمات التي تنتسم بها المنطقة كرسست غياب الثقة بين الاطراف الاقليمية من جهة، وحالة من الاربك السياسي على مستوى التعامل مع هذه الازمات من ناحية اخرى، الامر الذي فرض على الدول ان تتعامل مع هذه الازمات وتداعياتها بمنطق التحليل الدقيق لمكامن وعوامل حدوثها.

وقد شكل الاختلال في التوازن الاستراتيجي في المنطقة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، من قبل الولايات المتحدة الامريكية واقعاً فرض

تداخلاً خطيراً على مصالح ومستقبل العراق كدولة وشعب، فضلاً عن ان تداعيات ما بعد العام ٢٠١٤، شكلت منعطفاً كبيراً في توازنات المنطقة وتفاعلاتها الاقليمية والدولية، وهو ما رتب نمطاً جديداً في طبيعة الدور الاقليمي للعراق تجاه تفاعلات المنطقة.

ونظراً للعلاقة التبادلية بين التهديدات الأمنية على مستوياتها (الداخلية والإقليمية والدولية)، ودرجة الإحساس بالأمن فقد أضحت الشعور بالأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغياب التهديدات التي تتعرض لها الدولة، على الرغم من إن تحقيق الأمن بصورة مطلقة غاية لا تدركها الدول حتى العظمى منها، ولعل ما تقدم ينطبق بالضرورة على الدور العراقي الاقليمي في المنطقة بعد عام ٢٠١٤، ذلك الدور الذي أصبح فيه الهاجس الأمني العامل الأبرز والأهم في تحركات السياسة العراقية.

اهمية الدراسة: تنطلق اهمية الدراسة من ان

Salim.ali@cis.uobaghdad.edu.iq

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

المبحث الاول

مفهوم الدور

يعد مفهوم الدور مفهوماً غامضاً، وإتصل بالدراسات السيكولوجية – الإجتماعية الحديثة، إلا إنه إرتبط بدراسة سلوك الفرد داخل المجتمع. فالدور عبارة عن قواعد إجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده (لذاته) بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد المتميزين سيكولوجياً، ومنها جاءت محاولات الإفادة منه في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة^(١). وقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي العديد من الدراسات للإفادة منها في معالجة دور الدولة كوحدة من وحدات النظام الدولي، وبما يعطي دلائل مشتركة إنطلاقاً من منهج سلوكي بإعتبار إن الدولة تُعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي.

وفي إطار الجهود المبذولة لدراسة الدور تم الوصول إلى طرح مشروع بحث في جامعة أوهايو من قبل ثلاثة من المفكرين هم (هيرمان، هدرسون، وسنكر) في كتابهم الصادر عام ١٩٨٥ في إعطاء تعريف محدد للدور بأنه: إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي لتحديد القرارات والإلتزامات النشطة والأحكام المناسبة لبلدانهم، وللأدوار التي ينبغي إذا وجدت أن تقوم بها على أسس ثابتة في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي^(٢).

أما في إطار معالجة مفهوم الدور في السياسة الدولية، فقد عُرف الدور بأنه: تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع فيها دولته بنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسة

الدور الاقليمي للعراق إنما ينطلق من إعتبرات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، وهو ما ينطبق على دور العراق من خلال اعتماد الدبلوماسية كأهم أدوات الفعل الخارجي المؤثر، في إطار تحقيق الاهداف والمصالح القومية. وهو ما يتطلب من العراق ان يؤدي دوراً إقليمياً إنطلاقاً من منطلقات وثابت جديدة بهدف ترميم تراكمات الماضي، والبروز كدولة فاعلة في المحيط الاقليمي، وبما ضمن المصالح الوطنية للعراق.

إشكالية الدراسة: تتحدد إشكالية الدراسة من ان الإرباك والغموض الذي تتسم به البيئة الاقليمية والدولية، يتطلب ان يكون الدور الاقليمي للعراق، ولا سيما بعد عام ٢٠١٤، واقعياً ومتوازناً، لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، وبما يتلاءم وطبيعة التغيرات والتطورات الاقليمية والدولية.

فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: ان الدور الاقليمي للعراق إتسم بالتوازن والانفتاح، والابتعاد عن سياسة المحاور، إنطلاقاً من أولوية المصالح القومية، وبما يضمن مصالح واهداف العراق في البيئة الاقليمية.

وفي ضوء ما تقدم فقد قُسمت الدراسة على ثلاثة مباحث وكما يلي :

المبحث الاول: مفهوم الدور.

المبحث الثاني: مرتكزات سياسة العراق الخارجية

المبحث الثالث: تحديات دور العراق الاقليمي

المبحث الرابع: وسائل تعزيز دور العراق الاقليمي

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا إن الأسباب التي وجدت من أجلها الأدوار تكمن بالدرجة الأساس في طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات التي تتجسد في الأمن والتنمية والتطور الاقتصادي والثقافي، فضلاً عن مظاهر القوة التي تسعى الدول إلى الظهور بها عبر الحفاظ على قوتها أو زيادة فاعليتها، وربما باتجاه الظهور بقوة فاعلة.

بعبارة أخرى إن من أهم العناصر التي يتكون من خلالها الدور هو الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه في سياستها الخارجية، إذ يُعرف الهدف بأنه: « تلك الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولته إلى ترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحتها القومية »، أو هي: (الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية).^(٥)

ومما تقدم يمكن القول إن هناك ثمة علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى وماهية الدور الذي باستطاعة الدولة أن تؤديه وهي:

طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي تحدده لنفسها وتعمل على الوصول إليه.

المدى المكاني ومدى سعته ضمن البيئة الخارجية للدولة الذي ترغب أن تؤدي دورها فيه.

الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور، وهل هي الوسائل الدبلوماسية أم من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو إستخدامها فعلياً.

للسياسة الخارجية لدولته، وللوظيفة التي يمكن أن تؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة ممارستها لهذه الوظيفة). كما تطرق (ستيفن وولكر) في مقال له بعنوان: "تصورات الدور القومي والنتائج النسقية"، في عام ١٩٧٩، إلى مفهوم الادوار الوطنية في إطار السياسة الخارجية، والتي عرفها بأنها: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواعاً عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية"^(٣).

وفي ضوء هذا التعريف تطرح أمامنا مسألة الترابط بين الدور كمفهوم أو تصور، وبين ممارستها على أرض الواقع، ولا بُد أن لا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد إفتراضات نظرية، ولكن يجب أن يرتبط بكفاية القدرات والإمكانات التي لها القدرة على نقله من حدود الإدراك إلى الصعيد الواقعي كي يمارس بفاعلية وإقتدار.

فالوحدات السياسية (الدول) تختلف عن بعضها في إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، فضلاً عن إختلافها في حدود الإمكانات والقدرات المادية وغير المادية، ومن ثم فإنها ستختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل ينعكس على طبيعة الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية، أو غير ذلك تبعاً لإختلاف تراتبية الدول بين دول كبرى أو متوسطة أو صغرى^(٤). فدور الدولة أو وظيفتها هو نمط غير ثابت من السلوك تبعاً لإختلاف القدرات والتوازنات، أي إن الأدوار غير ثابتة وإنما تظهر إلى الوجود ثم تغير محتواها أو مركزها.

المبحث الثاني

مركزات سياسة العراق الخارجية

تشكل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، الذي يتضمن تحقيق الاهداف الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الاهداف، وهنا يمكن القول بان عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الاهداف الخارجية، الى جانب إختيار الوسائل او الادوات التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ان السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن ان تُرسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من العوامل التي تشكل اهم محددات السياسة الخارجية للدولة، وكما يلي^(١):

المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، انماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الافعال وردود الافعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، الضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والاعراف الدولية والمبادئ والاخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.

المحددات الداخلية: وهي التي تنبع من

داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واوضاعها الداخلية، وتشمل على محددات: جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، او كفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم والأيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الاجهزة الدبلوماسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية او اجتماعية.

وعليه، فان السياسة الخارجية للدولة بجميع قناتها لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف الى تحقيق اهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ ان تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لإستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلاً عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فقد إنطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية، والتي بدورها تضع ضوابط وآليات التعامل العراقي الخارجي سواء مع الاطراف الاقليمية أو الدولية. ومما دفع بهذا الاتجاه هو تغير موازين القوى في النظام العالمي، وتعاظم آثار العولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية، إذ لم يعد باستطاعة أية دولة ان تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً أو إيجاباً

على ما يقع بداخلها، ومن ثم أصبحت البيئة السياسية الدولية أكثر تعقيداً وتداخلاً، وكان طبيعياً أن تتطور السياسة الخارجية العراقية لتتسجم مع هذه المتغيرات الدولية^(٧).

وقد شكل دستور الدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية، والتي تجسد توجهات السياسة الخارجية العراقية التي يصوغها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة^(٨). وقد استندت الدبلوماسية العراقية ما بعد العام ٢٠٠٣ الى جملة من المبادئ والمنطلقات التي تعكس حرص العراق كدولة محبة للسلام والتعايش، وتقوية اسس التسامح والتفاهم والتفاوض بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن على العلاقات الدولية، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتتلخص هذه المنطلقات بما يلي^(٩):

استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق.

الابتعاد عن التحالفات الاقليمية المضادة في الدائرة الاقليمية، والبحث عن دور اقليمي ريادي دون الاضرار بمصالح الدول الاقليمية الاخرى، فضلاً عن نبذ سياسة المحاور والاستقطاب كأساس جوهري في علاقاتها الخارجية، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط، التي تعاني من تصارع وتنافر الارادات والمصالح بين محاور وقوى اقليمية مختلفة، إنعكس بشكل سلبي على مصالح العراق الداخلية والخارجية.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

وإحترام سيادة الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو اساس جوهري إتمدت عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الاقليمية والدولية.

رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من اجل حلحلة تلك الخلافات.

محاربة الكيانات والتيارات التي تتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير، لا سيما وان العراق هو أكثر دول العالم معاناة من الارهاب ومخلفاته.

حرمة استعمال الاراضي العراقية لتكون مقراً او ممراً أو ساحة لنشاطات ارهابية او عدوانية، وان السياسة الخارجية العراقية تنطلق من ان العراق يشكل منطقاً للسلام والحوار، ولا يشكل أي تهديد لأمن ومصالح أية دولة.

ان تلك المنطلقات الدستورية والقانونية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، يجب ان لا تكون بعيدة عن إدراك صانع القرار السياسي الخارجي لطبيعة البيئة السياسية الدولية التي تجري في إطارها التفاعلات الدولية، لا سيما وان هذه البيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، وان الصراع والتنافس اصبح السمة الغالبة على تفاعلاتها سواء الاقليمية او الدولية، وهو ما يتعين على السياسة الخارجية العراقية العمل على حماية الأمن الوطني ورعاية المصالح الوطنية العراقية.

ومما يعزز هذا الاتجاه، ان السياسة الخارجية اصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين (الاعداء والاصدقاء) على مقتضى المصالح الوطنية، إذ

ان حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال تبنيها لسياسة خارجية معينة، وان وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية او متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق اهدافها^(١٠).

ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلاً عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها:

إعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الاقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدتها العراق قبل عام ٢٠٠٣^(١١).

الانتقال من مرحلة رد الفعل التي إتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيداً للقيام بدور اوسع لرسم معادلات التوازن الاقليمية في المنطقة^(١٢)، على الرغم من ان هذه المرحلة تعرضت الى إنتقادات لمستوى الانجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلاً عن ضعف إختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

ولا شك، فان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية وفقاً للمنطلقات السابقة، سوف تعطي إنطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الاقليمي، على الرغم من

صعوبة بقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية الاقليمية، لا سيما وانه يبحث عن إعادة الثقة مع القوى الاقليمية المحيطة، فضلاً عن إتباع سياسة الانفتاح الاستراتيجي على القوى الفاعلة، بما يتلاءم مع مصالحه الخارجية وتطلعاته الاقليمية.

المبحث الثالث

تحديات دور العراق الاقليمي

ان دور العراق الاقليمي تواجهه مجموعتين من التحديات، أحدهما نابعة من تفاعلات البيئة الداخلية وخصوصياتها، والاخرى ترتبط بالبيئة الاقليمية والدولية وتفاعلاتها، وما تركته من تداعيات عديدة على طبيعة الدور العراقي في التفاعلات الاقليمية..

أولاً: التحديات الداخلية

يمكن تناول ابرز تلك التحديات، وكما يلي:

التحديات السياسية

لم تكن القوى السياسية التي وصلت للسلطة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، متفقة على صيغة لحكم الدولة التي ستحكمها والتي سيكون عليها شكل النظام السياسي مستقبلاً، بل كانت التوجهات الفكرية المعارضة هي الأكثر تأثيراً على ذهنية الأحزاب السياسية في تلك الفترة. كما وقد وصف الموقف السياسي في العراق طيلة الفترة التي أعقبت سقوط النظام السياسي السابق بالمرتبك والمضطرب وهذا نتاج طبيعي لعدم وجود رؤية واضحة في طبيعة بناء الدولة^(١٣).

إذرافق انهيار النظام السياسي، وتفكك مؤسسات

الدولة العراقية، نتائج عديدة ومفاهيم جديدة مثلت السمة الأساسية في خلق الفوضى وإدامة العنف داخل العراق^(١٤). وهو ما شكل المعادلة الصعبة لتحقيق استقرار النظام السياسي القائم على قاعدة المحاصصة الطائفية العرقية، مما فتح المجال أمام التجاذبات الداخلية بين مختلف القوى والاطراف السياسية العراقية، الامر الذي إنعكس سلباً على طبيعة دور العراقي في تفاعلات المنطقة.

كما استندت الاحزاب السياسية في العملية السياسية إلى الطابع النفعي والتعصب للقومية والمذهب، لذا اصبح السلوك السياسي فنوياً تعصبياً بدل ان يكون واعياً وطنياً، مما ادى إلى غياب النشاط السياسي ذي البعد الايديولوجي الوطني وتحوله إلى حالة نشاط قبلي وطائفي وهو انعكاس لقيم اجتماعية اساسها الولاء للمكونات الاجتماعية على حساب الدولة، وهو ما يقف حائلاً نحو التحول للنظام السياسي الديمقراطي والذي يحتاج لتعزيز قيم المواطنة والتسامح والحوار وقبول الآخر، وان غياب هذه القيم ادى إلى تعزيز الكثير من الظواهر الطائفية والمذهبية والقومية التي تضعف الوحدة الوطنية، وتعد من أهم مهددات الأمن الوطني للدولة، ومن ثم تؤدي الى إضعاف الدور الخارجي للعراق^(١٥). وهو ما كرس المفاهيم والانتماءات الفرعية على حساب الشعور الوطني العراقي الموحد، والهوية الوطنية الجامعة، تمهيداً لشق وحدة الصف الوطني وخلق ولايات مذهبية وقومية ودينية ومناطقية، وصولاً لتأسيس فيدراليات على اسس عرقية وطائفية. ولا شك، فان الولاء للهويات الفرعية كالتائفة أو المذهب أو القومية، يشكل أحد عوامل فشل الدولة، كونها تشير الى غياب

فكرة المواطنة بين افراد المجتمع، مما يعني غياب الولاء السياسي الموحد الذي يتجه الى حكومة قومية واحدة، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية والقومية وليس للدولة او نظامها السياسي، مما ادى بالنتيجة الى بروز احزاب سياسية على اسس طائفية — مذهبية — عرقية تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدّها الاصل في وجودها.

التحديات الاقتصادية

يشكل الاقتصاد العمود الفقري الذي يمد الدولة بعناصر القوة والتماسك والانسجام الداخلي، وعلى الرغم من امتلاك العراق لإمكانات ومقومات كبيرة، إلا ان الواقع يؤشر ان العراق يعاني من مشكلات وازمات عديدة في الجانب الاقتصادي، لعل في مقدمتها المشكلات التي واجهت عملية التحول بالاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه من قبل الدولة الى اقتصاد السوق في ضوء سياسات واقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يشاركان الامم المتحدة واطراف دولية اخرى في عملية اصلاح الاقتصاد العراقي وتمويل مشروعات التنمية وإعادة الاعمار^(١٦).

فضلاً عن اعتماد العراق على الاقتصاد الريعي الاحادي الجانب، الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط في رفد موازنة الدولة الاتحادية، فالواقع الاقتصادي للعراق يوضح ان العراق بحاجة الى وقت طويل لتنويع موارده الاقتصادية، واستعادة عافيته الاقتصادية، وحتى ذلك الوقت سيبقى العراق معتمداً بشكل شبه تام على موارده النفطية لدعم موازنته السنوية، وهو ما يشكل تحدياً جدياً، لا سيما في حال تهديد طرق الامدادات النفطية، مثل مضيق هرمز، والذي

يعتمد عليه العراق بشكل تام في تصدير نفطه، وبما يعرقل تصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية، مما ينتج عنه اضطراب اجتماعي خطير، وخلق الفوضى والارباك في عمل الدولة والمجتمع، والتأثير سلباً على أي دور فاعل للعراق في المستقبل^(١٧).

ومن التحديات الاخرى التي تواجه القطاع الاقتصادي، هو الدمار الذي تعاني منه البنى التحتية عبر تدمير هيكله الصناعية ومؤسساته الادارية مع استهداف قطاعات النقل والخدمات والاتصالات والطرق، مما ادى الى تدهور القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاعي النفط والصناعة، الامر الذي جعل النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما في النشاط الانتاجي، وفي مقدمته قطاع الصناعة والزراعة^(١٨).

٣. التحديات الامنية – العسكرية

يعد الإرهاب من التحديات الرئيسية للدور الاقليمي للعراق، إذ ان غياب الإستراتيجية العسكرية، وتأثيرات بعض القوى الإقليمية والدولية في العراق، جعل من العراق ساحة لتصفية حسابات الدول وابعاد مخاطر الصراعات عنها. فالإرهاب يمثل تهديد جدي وخطير على بناء الدولة ومؤسساتها وهيكلها، فخطورته لا تقتصر على استهداف العملية السياسية فحسب، بل تتعدى إلى استهداف كافة المواطنين والبنى التحتية والمؤسسات الرسمية وشبة الرسمية والرموز الدينية والثقافية لتقويض ركائز الدولة وإشاعة ظاهرة عدم الاستقرار.

لقد مثل ظهور تنظيم (داعش) الإرهابي،

وسيطرته على بعض المحافظات العراقية في حزيران ٢٠١٤، تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية، إذ تبنى تنظيم (داعش) الإرهابي مجموعة من الأفكار والعقائد التي يستثمرها في كسب عقول بعض الفئات من المجتمع لأسباب طائفية ونفسية واقتصادية، أذ تمكن التنظيم من استثمار الكثير من الخبرات العسكرية والتنظيمية والإعلامية، لا سيما في مجال الحرب النفسية لتكوين صورة مضخمة بقدراته وإمكاناته القتالية التي برز تأثيرها على المواطن البسيط^(١٩).

وفي السياق ذاته، فإن ضعف القوات المسلحة العراقية في مجال التسليح والتدريب، وتداخل المسميات بين الإرهاب والمقاومة، وانتشار الأسلحة بصورة كبيرة وسهولة الحصول عليها تحت مسميات وواجهات شتى، فضلاً عن إتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات الأمنية كل هذه الأمور أدت بشكل أو بآخر إلى تراجع وضعف المؤسسة الأمنية في العراق^(٢٠). فضلاً عن تنامي ظاهرة المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون، وما تشكله من تهديد أمني يعقد الاوضاع الامنية والسياسية في العراق، لا سيما بعد فشل محاولات إحتواءها او التعامل معها، مما يترتب عليه تحدٍ كبير لأي دور مؤثر في تفاعلات البيئة الإقليمية.

فضلاً عن غياب الاستراتيجية العسكرية والتي تركز على عقيدة واضحة، إذ نرى افتقار عقيدة الجيش العراقي إلى تلك المفاهيم في حربه ضد الإرهاب، لذلك اتضحت العقيدة القتالية بلا ملامح أو معالم وغياب فلسفة الفعل المضاد المنهج للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي أصبحت فيه المنظومة الأمنية شبه عاجزة

في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد»^(٣٣).

فالسياسة الإقليمية التركية بمختلف أبعادها الايجابية والسلبية أصبح لها تأثير فاعل على مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال ايجاد موطئ قدم لها في القضية العراقية عبر توظيف العديد من الوسائل بهدف الحصول لاحقاً على مكاسب إضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق لاسيما في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط والبنية التحتية، فضلاً عن تحجيم دور العراق الاقليمي، وجعله تابعاً للدول الاقليمية.

فضلاً عن ذلك، فلم تترد تركيا في توظيف مشكلة المياه للتأثير على الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وان المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالأمن والاقتصاد، فتركيا تعد المياه ثروة طبيعية تركية صرفة مثلاً ان نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهو ما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن السعي الى تحقيق اهداف سياسية وامنية تركية تجاه العراق.

ولا شك فان السياسة المائية التركية تحمل في طياتها عدة اهداف اقتصادية وسياسية سوف تمكنها مستقبلاً من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل اراضيها، وما يترتب على ذلك من التأثير على دول الجوار وفي مقدمتها العراق، من خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم عملها^(٣٤).

كما قامت تركيا بعد سيطرة تنظيم (داعش)

عن مكافحة الإرهاب وسط غياب العديد من الأمور منها: ضعف الجهد الاستخباري، تراجع القدرات العملية المتنوعة، غياب التحليل المنطقي للأحداث، عدم فهم فلسفة العدو القتالية، استشرء ظاهرة الفساد وغيرها، الأمر الذي أدى إلى ضعف وتراجع أداء القوات المسلحة في مواجهة التحديات التي يواجهها البلد بين الحين والآخر^(٣٥).

كما وقد أثرت وبشكل مباشر مسألة التسليح والتجهيز والتدريب على أداء وقدرات القوات الأمنية الأمر الذي انعكس وبشكل سلبي على قدرتها في مسك الحدود، حيث تشكل الحدود العراقية مع دول الجوار تحدياً وتهديداً كبيراً نظراً للظروف التي يمر بها العراق، وكان لطول الحدود العراقية مع دول الجوار وطبيعة العلاقات الثنائية المتوترة وضعف قوات الحدود وعدم كفاءتها جعلتها ممرّاً ومنطلقاً لتدفق الإرهابيين نحو العراق^(٣٦).

ثانياً: التحديات الخارجية

لقد فرضت تفاعلات البيئة الاقليمية والدولية تحديات عدة إخذت تبرز امام دور العراق الاقليمي الفاعل والمؤثر، بكافة ابعاده السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، ويمكن الاشارة الى ابرز تلك التحديات، وكما يلي:

الدور التركي

يشكل الدور التركي في العراق يشكل تهديداً لأمن العراق حاضراً ومستقبلاً، إذ يُعد العراق من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود اوغلو بان علاقة تركيا بالعراق: «لا تنحصر

الإرهابي على مناطق واسعة في العراق عام ٢٠١٤، بالتوغل عسكرياً داخل الأراضي العراقية، وإقامة قاعدة عسكرية في معسكر زليكان شمال بعشيق، بحجة محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي، وهو ما يشكل انتهاكاً لسيادة العراق والتجاوز على أراضيه، لا سيما وان هذا التوغل لم يكن حادثاً عرضياً، وإنما مخطط له لتحقيق لتحقق أهداف وغايات تسعى الحكومة التركية على تنفيذها تحقيقاً لأمنها ومتطلباتها، وهو ما يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني العراقي^(٢٥).

الدور الايراني

كما يشكل الدور الايراني السلبي عاملاً معرقلاً لأي دور عراقي فاعل، فعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، وما يرفعه من شعارات يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي^(٢٦).

إذ وفرت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الاحداث التي شهدتها العراق عام ٢٠١٤، لإيران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مما أتاح لها فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر.

وفي اطار تلك الرؤية، فقد اتصفت طبيعة علاقات وايران مع العراق بتغليب المصالح القومية لتلك الدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية، فضلاً عن استغلال الدولتين

لظروف العراق التي تتسم بالضعف بهدف خلق اكبر قدر من المنافع وتوسيع مجال نفوذهما فيه. إن إيران أصبح لها نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت أثراً سياسياً واجتماعية ودينية مترابطة، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي^(٢٧). ومن ناحية أخرى، فان حجم التبادل التجاري بين العراق وايران شكل تعاوناً اقتصادياً مهماً والذي بلغ (١٨ مليار دولار) لسنة ٢٠١٨، الأمر الذي أتاح تدخل ايران في الشأن العراقي من جهة، وقد جعل من العراق كمورد للعمالات الصعبة من جهة ثانية، وخاصة بعد أن فرضت الولايات المتحدة الكثير من العقوبات التي كبلت ايران اقتصادياً^(٢٨).

وعليه، فان ضعف العراق بالنسبة إلى ايران يعد مكسباً حقيقياً لها، ويصب في خدمة أهدافها ومصالحها الرئيسية داخل وخارج بلدها أي يعني تخلصها من منافس وخصم كبير لها و جعلها في مواجهة تحدي أكبر هو الولايات المتحدة الأمريكية.

الدور الامريكي

تعد السياسة الامريكية في العراق تحدياً أمنياً آخر، لا سيما في ظل عدم الاتفاق حول طبيعة تلك العلاقة، هل هي علاقة تحالف، أم علاقة استراتيجية بين البلدين، فالدور الامريكي السلبي جعل من السياسات الأمنية للعراق ان تأتي وفقاً لمقتضيات السياسات الأمنية الأمريكية واستراتيجياتها لحماية امنها القومي بغض النظر عن الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني للعراق ومتطلباته ومقتضياته ما عدا

وبما يعزز من الدور الاقليمي له في المستقبل
ثانياً، لعل أهمها:

الوسائل السياسية

تعد المحاصصة السياسية والديمقراطية
التوافقية من عوامل ضعف النظام السياسي
العراقي، كونها تزرع بذرة التقسيم والتشتت
في أركان مؤسسات الدولة، وتعزز من غلو
وعلو شأن الهويات الفرعية على حساب الهوية
الوطنية، ومن ثم فإن إلغاء العمل بذلك سيتيح
الفرصة بوجود نظام منسجم ومستقر، فضلاً
عن ان البرامج السياسية التي يتم طرحها سوف
لن تبني على اساس مصلحة المذهب او القومية،
بل على اساس المصلحة العراقية العليا^(٣٢).

فضلاً عن ضرورة تفعيل دور الدبلوماسية في
التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي، عبر
توحيد المواقف في السياسة الخارجية، إذ ان
إختلاف توجهات الاحزاب وتدخلاتها غير
المؤسسية أضعف من مسارات الدبلوماسية
العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما
جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه
تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة إتخاذ
القرار السياسي الخارجي. ولا شك فان
تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات
النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء
العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل
السياسي الخارجي العراقي، وتحدد نوعية
العلاقات الدولية للبلد، إنعكس سلباً على وحدة
القرار السياسي الخارجي، وعلى ماهية اهداف
السياسة الخارجية العراقية^(٣٣).

فانه يتوجب على صانع القرار السياسي
الخارجي العراقي اعتماد مبدأ المبادرة بدلاً

بعض الجوانب والتفصيلات الثانوية، وحتى
هذه الأخيرة قد لا تكون ثابتة وإنما عرضة
للتغير وفقاً لمتطلبات الأمن الأمريكي^(٣٤).

فالدور الاقليمي الفاعل للعراق لن يكون له
وجود طالما استمر الوجود العسكري الأجنبي
ولا سيما الأمريكي، إذ ان بقاء القوات الامريكية
متمركزة في العراق وبقواعد عسكرية محددة،
سوف يزيد من الضغوط والتهديدات التي تواجه
تلك القوات سواء من الفصائل المسلحة أو من
ايران، مما ينعكس سلباً على الأمن الوطني
العراقي حاضراً ومستقبلاً^(٣٥).

ومما يعمق من مشكلة الأمن في العراق، ان
المتغير العراقي شكل احد أهم نقاط التفاعل
بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ انه
تفاعل مباشر بين الطرفين نظراً لطبيعة مصالح
وأهداف البلدين في العراق، فضلاً عن تعارض
الاستراتيجيات والسياسات الأمر الذي جعل
العراق احد أهم محددات السياسة الأمريكية
تجاه إيران^(٣٦).

المبحث الرابع

وسائل تعزيز دور العراق الاقليمي

إنطلاقاً من إعتبارات الحفاظ على المصلحة
الوطنية للدولة، تتبع الدول في سبيل تعزيز
أمنها الوطني آليات ووسائل متعددة، تختلف من
دولة إلى أخرى، تبعاً لحجم لأهدافها السياسية
وتبعاً لمواردها الاقتصادية ولحجم وجاهزية
قواتها الأمنية، فان الحفاظ على دور اقليمي
فاعل للعراق يفرض عليه اتخاذ جملة من
الآليات والوسائل لتعزيز أمنه الوطني أولاً،

التطور الاقتصادي وتعد عقبة رئيسة تعيق عملية الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة.

ان من اهم عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق تنطلق من اهمية تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على قطاع ريعي فحسب، كما في قطاع النفط، لأن النفط بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت، ويشكل خطراً على البلاد واستقرارها.

وعليه، فان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب دعم قطاع الصناعة الوطنية، ورفعها بكل إحتياجاتها، وسن القوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي، فضلاً عن دعم قطاع الزراعة وتفعيله، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، وتجاوزها الى حد التصدير^(٣٥). كما ان تحقيق الامن بمفهومه الشامل يتطلب وضع استراتيجيات طارئة لمواجهة التحديات والمخاطر الأمنية، وهو ما يعني إعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية وبحوث استشراف ومعالجة الأوبئة ومؤسسات الأمن السيبراني وغيرها من القطاعات التي لها تداعياتها

على الأمن الوطني العراقي.

٣. الوسائل الأمنية – العسكرية

ان تعزيز الدور الاقليمي للعراق يتطلب قبل كل شيء، بناء مقومات قوة العراق الداخلية، وبناء قوته العسكرية، وبما يحقق استقراره السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما يتطلب توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها

من ردود الفعل، من خلال التعامل مع الواقع الدولي والاقليمي، وتقدير ظروفه والاضاع القائمة فيه تقديراً واقعياً، وحساب الامكانات الذاتية المرتبطة بالعراق، لكي يحافظ العراق على الموضوعية في بناء علاقاته الدولية، وهو ما يتطلب ترويض الواقع وتوظيفه خدمةً للمصلحة العراقية، والقبول بالتحقيق المرحلي للمنفعة الذي يقره الواقع، لكي تصل فيما بعد الى المنفعة الأكبر وفق ما مخطط له^(٣٦).

وعليه، ومن اجل انجاح الدبلوماسية العراقية هناك حاجة الى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصادقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداد أي طرف من الاطراف.

الوسائل الاقتصادية

ان اساس تقدم الدول ودورها الخارجي الفاعل يقاس بمدى تمتعها باقتصاد قوي متعدد المصادر والواجه، فتحقيق الامن الوطني العراقي شرط مهم في سياق الدور الخارجي الفاعل، وهو ما يتطلب تحقيق الاستقلال الاقتصادي والإكتفاء الذاتي، وبما يبعد العراق عن علاقات التبعية للخارج، والتي تحمل مخاطر وتحديات شتى، ويمكن الوصول الى ذلك عبر اتباع سياسات اقتصادية مدروسة وخطط للتنمية الاقتصادية وبما يتناسب مع الأهداف الوطنية لحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات أو الهزات الاقتصادية المصطنعة، التي تشكل عائقاً أمام

الخاتمة

لقد سعى العراق الى التحول نحو نمط جديد في علاقاته الخارجية، ينطلق من أداء دور اقليمي جديد يأخذ على عاتقه إضفاء صيغة توازن لطبيعة التفاعلات الاقليمية الدائرة، والتي تعاني نوعاً من الاختلال في ميزان القوى نتيجة تراجع الدور الاقليمي للعراق، إذ ان رجوع العراق الى موقعه السابق كقوة فاعلة من شأنه ان يغذي حالة السلم والأمن الاقليميين، والتي باتت معالهما في حالة فقدان.

وهنا يمكن للعراق ان يؤدي دوراً مهماً في تفاعلات المنطقة، وان يكون عاملاً لتقريب وجهات النظر، من خلال تبني سياسة المسافة الواحدة من جميع القوى المحيطة، فضلاً عن ضرورة اعتماد مبدأ الاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية، ومحاولة الخروج من دائرة المحسوبية الاقليمية والتي كان لها دور في تحجيم الرؤى الخارجية العراقية، وهو ما يحقق للعراق دور اكبر في دائرة التفاعلات الاقليمية في المنطقة. وهذا بالتأكيد يتطلب في المقام الاول تحديد ماهية المصلحة الوطنية العراقية، التي لا زالت بعيدة عن إدراك القوى السياسية، بسبب رغبة من يمسك بالسلطة باحتكار الخيارات وتقديس ذاته، وإبعادها عن المسألة، فضلاً عن نفي الرأي الآخر المختلف معه، أو الراغب بتأدية أدوار في العملية السياسية.

وفي ضوء ما تقدم، فان منطلقات العراق في سياسته الخارجية، ودوره المرتقب في البيئة الاقليمية يجب ان تكون نابعة اولاً من الثوابت الوطنية العراقية، والتي يجب العمل على

العراق في هذا الجانب. لعل في مقدمتها توفير الجهد الاستخباري، كونه الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، لا سيما وأن نظرية الاستخبارات الحديثة أصبحت تقوم على أساس المراحل التعددية للأجهزة الأمنية والاستخبارية والبحثية لغرض خلق حالة من التنافس فيما بينها لدعم الأمن الوطني وللتقليل من احتمالات المباغطة التي يمكن أن تتعرض لها الدولة فضلاً عن بناء أجهزة متعددة تقوم على أساس التخصص في المهام والعمل^(٣٦).

فضلاً عن الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقية لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد لتعزيز الأمن الوطني العراقي، فالعقيدة العسكرية العراقية تعرضت ومنذ مدة طويلة إلى العديد من المتغيرات من دون التمسك بعقيدة عسكرية واضحة، وذلك لاعتماد الجيش العراقي في التدريب والتسليح والتنظيم على عدد من الدول، مما فسخ المجال لتدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء هذه القوات، والتي أدت إلى عدم اعتماد أو تبني عقيدة عسكرية واضحة^{٧٣}. الى جانب العمل على تطوير المنظومة الأمنية بصورة عامة والعسكرية بصورة خاصة ودعم قدراتها التسليحية والتدريبية للعمل على تجاوز العقبات التي تحول دون تطور صنوف الجيش العراقي وباقي المؤسسات الأمنية وذلك من خلال تبني استراتيجية تدريب شاملة لقطعات الجيش العراقي. تسهم والى حد بعيد في رفع المهارات القتالية والبدنية للجيش، فضلاً عن تبني رؤية واضحة لتسليح وتجهيز الجيش العراقي بالتركيز على أولويات المعركة، وإلغاء عدد من العقود التي شابتها شبهات فساد أو تلك التي لا تتطلبها أولويات المعركة.

حزيران ٢٠١٢.

الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب:
(٢٠١٥-٢٠٢٠)، جهاز مكافحة الإرهاب،
رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠١٥.

الاستراتيجية العراقية لمكافحة
الإرهاب: (٢٠٠٨-٢٠١٢)، جهاز مكافحة
الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠٠٨.

أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات
الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق
الاوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠ -
٢٠٠٨، الطبعة الاولى، عمان، مكتبة الحامد
للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية
تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١،
الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢.

جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة
الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب:
مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية
وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة
الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢.

حبيبة زلاقي، أثر المتغيرات الدولية على
الدور الاقليمي لإيران في الشرق الاوسط: فترة
الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم
السياسية، جامعة باتنة ١، الجزائر، ٢٠١٨.

خالد عبد الغفار البياتي، العقيدة العسكرية،
بغداد، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية،

تعزيرها في تفاعلاته الاقليمية، وفي مقدمتها
ان العراق ليس دولة تابعة او مؤيدة لأي
من المحاور الاقليمية والدولية، وان العراق
بإمكاناته وقدراته الموضوعية والذاتية لا يمكن
ان يكون جزءاً من أي خلاف او صراع في
المنطقة كالصراع الامريكي - الايراني، وان
على الاطراف المتصارعة تفهم دور العراق
الجديد، البعيد كل البعد عن سياسة المحاور
والتحالفات مهما كانت طبيعتها، وانه حريص
على تعدد علاقاته الخارجية وديمومة تلك
العلاقات، وبما يسهم في الحفاظ على المصالح
العليا للعراق على الصعيد الاقليمي والدولي.

وعلى الرغم مما قد يحتويه واقع العراق من
انقسام وعدم استقرار، وفي ظل ارتباك الوضع
الاقليمي وتعدد ازماته يمكن القول ان الحنكة
السياسية الدبلوماسية العراقية تستوجب فرضية
عدم استعداد أي طرف اقليمي والشرق
بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول
الاقليم لا تستثني احداً، فمن منطق الحكمة
في الاستثمار السياسي ان يكون دور العراق
الاقليمي متوازناً مراعيّاً بين ثوابته الدستورية
ومصالحه الوطنية العليا، وان تكون لديه
الارادة التامة في لعب دور اقليمي ينسجم مع
الثوابت الوطنية ويوازن بين مصالحه ومصالح
الاطراف الاقليمية الاخرى.

قائمة المصادر

ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمينة على ايقاع
الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات،
بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات
الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث،

مستشارية الامن الوطني، قسم الدراسات الأمنية .

دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٧٥).

راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٤)، أبريل ٢٠٠٦.

سعد السعيد، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد إنتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤١)، ٢٠١٠.

سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، على الرابط:

<https://www.mcsr.net/news471>

سليم كاطع علي، مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، مركز القرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: <https://annabaa.org/23821/arabic/reports>

صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، جامعة الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية

في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٦ - ٢٧)، ٢٠١٥.

عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٦.

علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨.

عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية: من كتاب: الإرهاب: داعش انموذجاً، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٥.

غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا: دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الآسيوية وأثره على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠.

فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٦.

فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين

العراق وايران...المتطلبات والفرص، مركز
البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠/١١/٢٦،
على الرابط: <https://www.bayancenter.org/٦٤٧٤/١١/٢٠٢٠>

مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية:
دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة،
١٩٩١.

مجنوب بدر العناد، أزمة المياه العربية
ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية
العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد
(٨٦)، ١٩٩٥..

مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق، سلسلة
اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء،
مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الاول،
٢٠١٦.

مجموعة باحثين، أهم الاحداث التي مر بها
العراق عام ٢٠١٦، الطبعة الاولى، كربلاء،
جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية،
٢٠١٧.

مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي
على الامن الوطني العراقي في الربع الاول
من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء،
مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.

مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة
العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات،
الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق
الوسط، ٢٠١٢.

محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية
والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية،
الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة
والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات
الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي،
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان،
٢٠٠٤.

منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية
السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (١٩٩٠
— ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف
للمطبوعات، ٢٠١٢.

ناجي الزبيدي، مقالة حول : أهداف التدخل
العسكري التركي في العراق، بتاريخ ٢٧/
مارس/ ٢٠١٥، للموقع: www.azzaman.com

نبيل محمد سليم، الاستراتيجية الأمريكية في
العراق ومعضلة الامن، مجلة دراسات دولية،
العدد ٣٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات
الدولية، ٢٠٠٨.

هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان
الاقليمية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية
العلوم السياسية، ١٩٩٥.

يسرى مهدي صالح ود. فايق حسن جاسم،
الحياد الاقليمي في سياسة العراق الخارجية،
مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات
الاستراتيجية، العدد الخامس، تموز ٢٠١٨.

الهوامش

الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي،
الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢،
ص ٤٨٣.

٨- ينظر: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥،
المادة (٧٥).

٩- علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية
العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو
دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب:
مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة
الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى،
بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث
الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٣٨.

١٠- د. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة
علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة
الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع
والاعلان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧.

١١- عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية
إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام
٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم
السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٦).
٢٧، ٢٠١٥، ص ص ٢ . ٤.

١٢- علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص
٢٤٣.

١٣- فراس البياتي، السياسة العامة للأمن
الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة
السيما، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٠٣.

١- د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي:
اسسه وابعاده، جامعة الموصل، مطبعة دار
الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٨١.

٢- غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا:
دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة
الآسيوية وأثره على مكانتها الدولية، اطروحة
دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،
١٩٩٠، ص ٧.

٣- حبيبة زلاقي، أثر المتغيرات الدولية على
الدور الاقليمي لإيران في الشرق الاوسط: فترة
الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم
السياسية، جامعة باتنه، الجزائر، ٢٠١٨،
ص ٥٤.

٤- هاني الياس خضر الحديثي، سياسة
باكستان الاقليمية، اطروحة دكتوراه، جامعة
بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٣٣.

٥- د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة
الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار
الحكمة، ١٩٩١، ص ٣٢٤.

٦- محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية
والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية،
الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة
والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٣١.

٧- جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة
للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول،
في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق

١٤- أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠. ٢٠٠٨، الطبعة الاولى، عمان، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٨٦.

١٥- عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٦، ص ٥٣.

١٦- د. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (١٩٩٠ — ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للطبوعات، ٢٠١٢، ص ٣٢٠.

١٧- مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي على الامن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص ١١.

١٨- راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٤)، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

١٩- عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية: من كتاب: الإرهاب: داعش انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٠.

٢٠- طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.

٢١- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (٢٠٠٨-٢٠١٢)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠٠٨، ص ٢٦-٢٧.

٢٢- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (٢٠١٥-٢٠٢٠)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠١٥، ص ٢٤.

٢٣- نقلاً عن: ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمينة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢، ص ٧٢.

٢٤- مجذوب بدر العناد، ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (٨٦)، ١٩٩٥، ص ٥٣.

٢٥- ناجي الزبيدي، مقالة حول : أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، بتاريخ ٢٧/مارس/ ٢٠١٥، للموقع: www.azzaman.com

٢٦- مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ٣٤٩. ٣٥٠.

٢٧- عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٦، ص ٥٣.

٢٨- د. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (١٩٩٠ — ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للطبوعات، ٢٠١٢، ص ٣٢٠.

٢٩- مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي على الامن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص ١١.

٣٠- راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٤)، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

٣١- عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية: من كتاب: الإرهاب: داعش انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٠.

٣٢- طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.

٣٣- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (٢٠٠٨-٢٠١٢)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠٠٨، ص ٢٦-٢٧.

٣٤- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (٢٠١٥-٢٠٢٠)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠١٥، ص ٢٤.

٣٥- نقلاً عن: ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمينة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢، ص ٧٢.

٣٦- مجذوب بدر العناد، ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (٨٦)، ١٩٩٥، ص ٥٣.

٣٧- ناجي الزبيدي، مقالة حول : أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، بتاريخ ٢٧/مارس/ ٢٠١٥، للموقع: www.azzaman.com

٣٨- مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ٣٤٩. ٣٥٠.

٢٧- المصدر نفسه، ص ١٤٧.

٢٨- فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وايران... المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٦/١١/٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2020/11/26/6474>

٢٩- نبيل محمد سليم، الاستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الامن، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨، ص ١٠.

٣٠- د. سليم كاطع علي، مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، مركز القرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: <https://annabaa.org/arabic/reports/23821>

٣١- د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٤١.

٣٢- مجموعة باحثين، أهم الاحداث التي مر بها العراق عام ٢٠١٦، الطبعة الاولى، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٢٠.

٣٣- د. سعد السعيد، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد إنتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم

السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤١)، ٢٠١٠، ص ٣٤٩.

٣٤- د. يسرى مهدي صالح ود. فايق حسن جاسم، الحياذ الاقليمي في سياسة العراق الخارجية، مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الخامس، تموز ٢٠١٨، ص ٦١.

٣٥- مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق، سلسلة اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، ٢٠١٦، ص ص ١٨ - ١٩.

٣٦- د. سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، على الرابط: <https://www.mcsr.net/news471>

٣٧- خالد عبد الغفار البياتي، العقيدة العسكرية، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مستشارية الامن الوطني، قسم الدراسات الأمنية، ٢٠١٥، ص ١٤ - ١٥.

الملخص

يؤدي العراق دوراً اقليمياً مهماً في تفاعلات المنطقة، من خلال جعل العراق عاملاً لتقريب وجهات النظر بين الاطراف الاقليمية من خلال تبني سياسة المسافة الواحدة من جميع القوى المحيطة، فضلاً عن ضرورة اعتماد مبدأ الاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية،

to achieve the higher national goals and interests of Iraq, and in a way that makes it an element of balance, and a starting point for cooperation between the countries of the region, and in all fields

Key words: regional role, national security, national interest, foreign policy

ومحاولة الخروج من دائرة المحسوبية الاقليمية والتي كان لها دور في تحجيم دور العراق الاقليمي. ولا شك، فان الدور الاقليمي للعراق سيكون محدداً بمجموعة من التحديات سواء على مستوى الداخل العراقي، ام على مستوى التفاعلات الاقليمية، وهو ما يتطلب ضرورة توظيف الدبلوماسية العراقية بهدف تحقيق الاهداف والمصالح الوطنية العليا للعراق، وبما يجعل منه عنصراً للتوازن، ومنطلقاً للتعاون بين دول المنطقة وفي المجالات كافة.

الكلمات المفتاحية: الدور الاقليمي، الامن القومي، المصلحة الوطنية، السياسة الخارجية

Abstract

Iraq plays an important regional role in the region's interactions, by making Iraq a factor for converging views between regional parties by adopting a policy of one distance from all surrounding powers, as well as the need to adopt the principle of independence in foreign policy Iraq and the attempt to get out of the circle of regional nepotism, which had a role in curtailing Iraq's regional role. There is no doubt that the regional role of Iraq will be defined by a set of challenges, whether at the level of the Iraqi interior, or at the level of regional interactions, which requires the necessity of employing Iraqi diplomacy in order